اعتقال ثلاثة من منفذي تفجيرات الزنجيلي والكنائس في الموصل

كشمولة : قرارات حكومية أثّرت على النشاط الاقتصادي في نينوى

اكد محافظ نينوى دريد كشمولة ضرورة اعادة النظر في القوانين والقرارات الخاصة بزيادة اسعار الكهرباء والماء الاخيرة الى عشرة اضعاف لتأثيرها على النشاطات المعيشية والصناعية في المحافظة.
واضاف كشمولة في تصريح لـ(المدى) على هامش اعمال مؤتمر لـ (المدى) على هامش اعمال مؤتمر اعمار المحافظات الشمالية والذي اقيم مؤخراً في محافظة صلاح الدين ان زيادة اسعار الكهرباء والماء إلى عشرة اضعاف اضاف عبئاً على مواطني المحافظة الذين يعيشون وضعاً مأساويا نتيجة الاعمال الارهابية فضلا عن زيادة الاسعار تلك اثرت على النشاط الاقتصادي ،

صلاح الدين / قيس عيدان

مبيناً في هذا الصدد ان شركة السمنت الشمالية تدفع شهرياً مبلغ ٩٠٠ مليون دينار شهرياً في حين كانت تدفع في وقت سابق ٩٠ مليون دينار شهرياً ما اثر سلباً على حركة الاعمار والبناء وتنفيذ المشاريع الخدمية.
وتابع كشمولة: ان المحافظة لم تتسلم مفردات البطاقة التموينية بشكل منتظم منذ سنتين وبالاخص مادتي الشاي وحليب الاطفال في حين تصل باقي مفردات البطاقة كل ثلاثة او ستة اشهر وكذا الحال بالنسبة إلى المنتجات النفطية، اذ تعد مشكلة أخرى تضاف إلى مشكلات البطاقة التموينية، وقال انه لا توجد آلية واضحة وشفافة لتوزيع الحصص النفطية من قبل مصفى بيجي. ودعا الحكومة إلى الاخذ بنظر الاعتبار حجم التضحيات التي قدمتها المحافظة في تقديم الخدمات لها.
ميدانياً أعلنت قيادة عمليات نينوى عن اعتقال ثلاثة من المتورطين في تفجيرات الزنجليي والكنائس في مدينة الموصل وقال الفريق الركن رياض جلال توفيق قائد عمليات نينوى خلال مؤتمر صحفي عقد الخميس الماضي في مبنى محافظة نينوى: ان التحقيقات التي قامت بها الأجهزة الأمنية اثبت ضلوع ما يعرف بدولة العراق الاسلامية بتفجيرات منطقة الزنجيلي والكنائس التي وقعت بالمدينة خلال شهر كانون الثاني الماضي وأضاف ان شرطة نينوى ألقت القبض على ثلاثة من المتورطين في تلك الأعمال الإرهابية التي كانت تستهدف إثارة الفتنة بين مكونات الشعب العراقي والتشكيك في ولاء الأجهزة الامنية مؤكداً ان الأشخاص الثلاثة اعترفوا ومن دون إكراه بمسؤولية ما يعرف بدولة العراق الاسلامية عن تنفيذ تلك الهجمات التي راح ضحيتها العشرات من المدنيين الأبرياء وقد تم تدوين اعترافاتهم قضائيا بحسب الأصول.
وعن موعد انطلاق عملية فرض القانون قال قائد عمليات نينوى انها ستنطلق قريبا من دون الاشارة الى موعد محدد، مضيفا ان مرحلة الاستحضارات متواصلة وربما ستستغرق وقتا طويلا بسبب طبيعة عمل الجماعات المسلحة داخل مدينة الموصل التي اخذت تتبع تكتيكات خاصة تتمثل بتنفيذ هجماتها من داخل الاحياء السكنية الامر الذي يتطلب المزيد من المعلومات الاستخبارية للحيلولة دون الحاق الاذى بالابرياء وممتلكاتهم.
الى ذلك قال مصدر في شرطة نينوى ان أربعة من عناصر الشرطة استشهدوا وأصيب ١٧ آخرون بهجوم انتحاري بسيارة مفخخة في مدينة الموصل وأوضح المصدر ان انتحاريا كان يقود سيارة مفخخة هاجم في الساعة السابعة من صباح امس الجمعة مركز رجال شرطة الوقاص في منطقة رأس الجادة غرب المدينة ما أدى إلى استشهاد أربعة من الشرطة وإصابة ١٧ آخرين بينهم عدد من المدنيين وإلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات العامة، وكان أربعة من المدنيين قد أصيبوا بجروح بانفجار سيارة مفخخة مساء الخميس في حي النور مستهدفة دورية للجيش الأمريكي بحسب الناطق باسم عمليات نينوى، الذي أضاف بان قوات من الشرطة اعتقلت خلال عملية أمنية في حي النهروان غرب المدينة ١١ مطلوبا مع مصادرة كميات من الأسلحة الخفيفة.

الكربلائيون بين مرحّب بإلغاء التوقيت الصيفي ومتذمّر منه

كربلاء / المدى

تباينت ردود أفعال مواطني كربلاء وخاصة الموظفين منهم حول قرار الحكومة إلغاء العمل بالتوقيت الصيفي الذي طبق منذ عهد النظام السابق حتى صيف العام الماضي..
واعتبر بعضهم إن هذا القرار سيعزز حالة الاستقرار النفسي لان تغيير التوقيت من شتوي إلى صيفي وبالعكس يذكرنا بالحالة السياسية المتقلبة في العراق في حين عده آخرون أنه سيؤدي إلى ضياع وقت العمل لان ساعات الظهيرة في الصيف تكون حارة وشاقة.
وقال الموظف تحسين عبد المهدي: إن هذا القرار صائب بكل تأكيد لان ساعتنا البايولوجية مستقرة على هذا التوقيت"وأضاف" لا أريد أي شيء يذكرني بالنظام السابق حتى لو كان مجرد توقيت ساعة.
فيما قال الموظف علي هاشم: في كل عام نشعر بالضيق من خلال تغيير الوقت لمرتين في بداية الفصل الشتوي وفي بداية الفصل الصيفي فمنذ أكثر من ٢٦ عاما ونحن نعيش داخل لعبة تقديم وتأخير الساعة ما يجعل الايام الاولى لتغيير الوقت دوامة تتبعثر فيه المواعيد.
في حين اعتبر الموظف علاء سعدون إن تغيير الوقت من الصيفي إلى الشتوي وبالعكس يذكرنا بالحالة السياسية المتقبلة في العراق وأضاف لا معنى أن يتم تغيير الوقت في الصيف لنعود إليه في الشتاء..كل شيء متذبذب في العراق مثل واقعنا السياسي إن كان الآن أو في زمن النظام السابق
إلا إن هناك على الجانب الآخر بعض الموظفين والكسبة الذين اعتبروا هذا القرار ضياعاً لوقت العمل نتيجة للجهد الذي يبذله العالمون في القطاعين الحكومي والخاص نتيجة لاشتداد درجات الحرارة وخاصة في شهري تموز وآب.
وقال الموظف عبد الكاظم الطائي لا توجد علاقة بين تغيير الوقت والنظام السابق إنها مسالة علمية وهناك العديد من الدول المتقدمة تستخدم التوقيتين وأضاف: اعتبر هذا القرار خسارة كبيرة في الإنتاج لان ساعة العمل في الصيف تختلف عنها في الشتاء وتابع إن حرارة الصيف في الثالثة عصرا ستكون على اشدها وهذا يعني إن العمال والموظفين لن يستطيعوا الاستمرار بالعمل بصورة طبيعية ولن تتم الاستفادة من ضوء الشمس في ساعات الصباح والتي هي اقل حرارة بكل تأكيد من الظهيرة.
في حين قال حسين محمد علي (عامل بناء): سيكون العمل صعبا ونحن لسنا موظفين لكي نضيع الوقت وأضاف في الساعة الثامنة صباحا يبدأ العمل في القطاع الخاص ومنها قطاع البناء وأشار ساعة الصيف المبكرة تفيدنا بانتهاء العمل في الثالثة عصراً بدلا من الرابعة. واقترح الموظف سلام عبد الأمير أن تقوم" الحكومة بتقديم ساعة الدوام ساعة واحدة ليكون البدء بالدوام في الساعة السابعة صباحا عندها ستكون المعادلة صحيحة. وبدأ ظهور ما يسمى بـ "التوقيت الصيفي" في العالم علي يد المهندس البريطاني (وليام واليت)، في عام (١٩١٩)، الذي اقترح تقديم الساعة (٢٠ دقيقة) وقدم مذكرة إلى البرلمان بها الصدد، لكنها قوبلت بالرفض في حينه، ثم تمت الموافقة على الاقتراح بعد عام من وفاة صاحبه المهندس (واليت)، حيث بدأ العمل بنظام تقديم الوقت بمقدار ساعة مع مطلع فصل الصيف.
ووجد النظام الجديد تأييدا واسعا من الجميع بعد ذلك، وعملت به عدة دول خلال الحرب العالمية الأولى، ومن أقدمها وأولها بريطانيا. ثم بدأ انتشار "التوقيت الصيفي" في كثير من دول العالم، منها دول أوروبية والولايات المتحدة التي تطبق ثلاثة توقيتات مختلفة، وعدد من الدول العربية.

قائد شرطة البصرة لـ(المدى): أطراف عدة تسعى لنشر الفوضى في المحافظة

بغداد/ كريم الحمداني

اتهم قائد شرطة البصرة اللواء الركن عبد الجليل خلف أطرافاً متعددة في اطلاق التصريحات التي يراد فيها تشويه التقدم الذي حصل في مستوى اعادة تأهيل قوات الشرطة في المحافظة، من حيث التدريب واجتثاث العناصر الفاسدة والمقصرة وذات الولاءات المريبة.
وأشار خلف في اتصال هاتفي مع (المدى) امس الى ان(١٠٠٠) من منتسبي شرطة البصرة قد تم نقلهم الى خارج القيادة فضلا عن طرد العشرات من الذين تم التأشير عليهم اعمال مخالفة للقوانين مثل التعامل بالرشاوى والقيام بأعمال ارهابية ومسلحة ضد مواطنين أبرياء.
وقال ان هناك قوى سياسية في المحافظة لا تريد استتباب الامن والاستقرار في عموم مناطقها لتنفيذ مآربها ومصالحها الشخصية .بعدما وضعت قيادة عمليات البصرة بقيادة الفريق الأول الركن موحان حافظ خطة متكاملة لانتشار قطعات الجيش والشرطة وبناء نقاط حصينة في المناطق والعقد المهمة في المحافظة وتهدف الخطة الى محاصرة العناصر المرتاب بها وتضييق الخناق عليها ومنعها من ممارسة اعمالها الدنيئة في المحافظة والمحافظات المجاورة.
واضاف خلف: ان هذه الخطة قد جوبهت برفض قوي من بعض الاطراف كونها ستحد من الجريمة وتحاصر جميع الخارجين عن القانون .
ونوه قائد شرطة البصرة بأن قيادة الشرطة قامت مؤخرا بإجراء عملية تنقلات واسعة بين صفوف منتسبيها واعادة تقييمهم على وفق المستجدات كما وتم طرد العناصر الفاسدة والمقصرة والتي قصرت بواجباتها وقامت بتشكيل خمسة افواج طوارىء في اماكن مهمة في البصرة مثل القرنة والزبير وابي الخصيب والتنومة اضافة الى مركز المحافظة وتكون واجباتها المساهمة في ضبط الامن والاستقرار في تلك المناطق وبالامكانات الذاتية .
وكشف خلف ان الخطة نجحت في القبض على العشرات من المطلوبين ومجاميع مسلحة وعصابات كانت تمارس القتل والخطف والابتزاز ضد المواطنين كما تمكنت من تحرير الكثير من الرهائن بعد احكام قبضتها على المنافذ والعقد المهمة في محافظة البصرة.

قال: ٣٧ عاماً.. هذا يكفي

كروكر يغادر الحياة الدبلوماسية بداية العام المقبل

واشنطن/ المدى

يعتزم السفير الامريكي في العراق رايان كروكر مغادرة بغداد والتقاعد في كانون الثاني قبل قليل من الموعد المتوقع لرحيل الجنرال ديفيد بتريوس قائد القوات الأمريكية.
وقال صحيفة واشنطن بوست: أن كروكر وهو دبلوماسي مخضرم يعتزم التقاعد ويريد مغادرة منصبه في العراق بحلول منتصف كانون الثاني القادم قبل أن تتولى ادارة جديدة السلطة في واشنطن.
وقال كروكر في رسالة بالبريد الالكتروني الي الصحيفة "أنا مستعد للبقاء في بغداد حتى أوائل ٢٠٠٩ عندما أنوي التقاعد، ذلك سيعني بقائي عامين في العراق و٣٧ عاما في العمل الدبلوماسي .. وهذا يكفي."
وكان مجلس الشيوخ الامريكي قد صادق على تعيين كروكر سفيراً للولايات المتحدة لدى العراق في اذار ٢٠٠٦ .
وذكرت تقارير صحفية في وقت سابق من هذا العام ان بتريوس مرشح لتولي منصب القائد الأعلى لقوات حلف شمال الاطلسي وقد ينتقل الي مقر الحلف قبل أن يتولى الرئيس الامريكي الجديد منصبه في العشرين من كانون الثاني.
وقالت الصحيفة ان خبراء في شؤون العراق قللون من الرحيل شبه المتزامن لكروكر وبتريوس الذي ينسب اليه الفضل في تحقيق أهم تقدم أثناء الوجود الامريكي في العراق الذي مضى عليه خمس سنوات.
ولقي بتريوس إشادة لتنفيذه استراتيجية جديدة لمكافحة المسلحين في العراق يقول مسؤولون امريكيون انها لعبت دورا كبيرا في انخفاض العنف هناك العام الماضي.

طبيب عراقي: انهيار كبير في نظام الرعاية الطبية بسبب البيروقراطية والفساد

بغداد/ المدى

نشرت محطة اي بي سي نيوز (ABC News)الاخبارية، الخميس، تقريرا تحدثت فيه عما اسمته بـ"انهيار" النظام الطبي في العراق، مبينة ان البيروقراطية والفساد والرشوة والعوز الى التجهيزات الطبية الاساسية، تتسبب في موت الكثيرين من المرضى والمصابين.
ونقلت المحطة عن الدكتور جمال طه، وهو جراح في احد المستشفيات التي تتحمل اكبر ضغط من الحالات الطارئة (مستشفى اليرموك)، قوله ان "هناك انهيارا كبيرا جدا في نظام الرعاية الصحية في العراق،" واضاف ان النظام الطبي الحالي "في حال سيئة لم يشهدها ابدا، بل حتى اسوأ مما كان عليه في ايام العقوبات التي فرضت في التسعينيات اثر حرب الخليج."
وطبقا لما قال الدكتور طه للمحطة، فإن النقص لا يقتصر فقط على الادوية، اذ ان هناك ايضا حاجة ماسة الى الامدادات الطبية الاساسية مثل الدم، ووسائل التخدير، بل حتى الضماد وخيوط العمليات والجروح.
ويواصل الدكتور طه حديثه قائلا "بين عام (٢٠٠٥) وبداية عام (٢٠٠٧)، عندما كان الوضع الامني في بغداد سيئاً والعنف مرتفعاً جدا، توفي العديد من المرضى الذين كان بالامكان إنقاذهم بإجراءات بسيطة،" ويضيف "الآن، وعلى الرغم من تحسن الوضع الامني واستقبالنا مصابين بأعداد اقل بكثير مما كان عليه الحال من قبل، الا اننا لم نزل غير قادرين على معالجتهم كلهم."وتعلق المحطة أن من سخرية الوضع ان الدكتور طه يقول ان قصور التمويل ليس مشكلة.فقد شيدت مستشفيات جديدة في عموم البلاد، وفي مستشفى اليرموك نفسه ما زالت الاعمال جارية لبناء مساكن للعاملين في المستشفى ومكاتب لهم.ويرى المتحدث ان الفساد والرشوة من بين الاسباب الرئيسة وراء الفوضى التي يعانيها النظام الصحي في العراق، الا ان الشكوى رقم واحد هي "البيروقراطية" التي ترغمه على تأجيل اجراء عمليات جراحية عديدة، إضافة الى الاجراءات الروتينية، بسبب العجز في التجهيزات الطبية الاساسية.وكمثال عن هذه البيروقراطية، يوضح طه ان في نهاية كل سنة تقدم لادارة المستشفى قائمة مفصلة بالادوية والتجهيزات التي يتوقع بانه سيحتاجها في العام القادم. ثم تمضي القائمة التي يضعها عبر عملية ادارية تتطلب (٢٥) مصادقة من جانب لجان من وزارة الصحة، تناقش الاحتياجات، وتتداول بالمتطلبات، والعطاءات المقدمة لها، وتراجع العروض من متعاقدين، ثم تضيف عليها ما تراه.
وقال طه ان "تلك العملية الادارية قد تستغرق سنوات عدة. وعليه، فعندما قدمت قائمة احتياجاتي لعام (٢٠٠٨)، كنت اعلم جيدا انني لن ارى المصادقة عليها قبل عام (٢٠١٠) في اقل تقدير."
وترى المحطة في تقريرها، ان هناك سببا كبيرا آخر يقوض قدرة النظام الطبي العراقي على معالجة المرضى والجرحى، الا وهو العوز الى الكادر ذي الخبرة.
اذ ان الارقام الاخيرة التي صدرت عن وزارة الصحة تبين ان (١٣٢) طبيبا و (٤٨٦) من العاملين في القطاع الصحي، قتلوا في السنوات الخمس الاخيرة. اضافة الى هذا، لجأ الآلاف الى بلدان الجوار العراقي، او الى اقليم كردستان هربا من العنف.

بعد قرار عمليات بغداد باعتماد هوية الاحوال المدنية البطاقة التعريفية الوحيدة

مواطنون: الأمن في الشارع..خطوة للقضاء على الإرهاب

بغداد /انعام جبار

تبدأ الاجهزة الامنية الاسبوع منتصف الشهر الجاري بتنفيذ امر قيادة عمليات بغداد باعتماد هوية الاحوال المدنية كبطاقة تعريفية للاشخاص في شوارع العاصمة، الامر الذي عده بعض المواطنين اجراءً في تعزيز التقدم المتحقق في الملف الامني، فيما اكد آخرون ان الخطر في الشارع يتأتى من السيارات المفخخة والاحزمة الناسفة وليس من المواطنين.
واصدرت قيادة عمليات بغداد امراً في الاسبوع الماضي اشارت فيه الى ان السيطرات الامنية المتوزعة في مناطق بغداد ستعتمد هوية الاحوال المدنية البطاقة التعريفية الوحيدة، واوضحت القيادة ان هذا الاجراء يأتي لقطع الطريق على الجماعات الارهابية.
محمد عدنان وهو صاحب محل تجاري في منطقة البياع قال: الاطلاع على هوية الاشخاص في نقاط السيطرة من قبل رجال الامن مهم جداً للتعرف على بعض الارهابيين وبالاخص من غير العراقيين او المطلوبين للاجهزة الامنية، وإن القاء القبض عليهم سيسهم في تعزيز الامن المتحقق في العاصمة، وتابع : ان تعزيز هذا الامن سيعيد بغداد الى سابق عهدها من ألق وزهو ويقطع على الارهابيين مخططهم الرامي الى القضاء على العراقيين..لكن عبد الله عباس قال: هذا الاجراء يجب ان يتم تفعيله في المحافظات المحاذية لبغداد، كون الارهابيين ومن جنسيات غير عراقية موجودين بشكل اكبر مما هو موجود في العاصمة.
واضاف عباس ان على الجهات الامنية اعطاء مدة اطول غير الموعد المحدد في العاشر من شهر آذار الجاري للبدء بإجراءاتها كي يتسنى للمواطنين تغيير هويات الاحوال المدنية بشكلها الجديد لمشاكل قال عنها:ان أي معاملة في دوائر الجنسية لتغيير الهوية القديمة الى الجديدة يستغرق وقتا طويلا نظرا للزحام الكبير والاجراءات الروتينية التي تستهلك اياماً وقد تتجاوز الاسبوع، وتابع: وفي هذا الوقت يكون المواطن مجبراً على اظهار أي هوية تعريفية الى السيطرات الامنية، في الوقت الذي تسير معاملة تغيير هوية الاحوال المدنية ببطء في دوائر الجنسية مايسبب له ولرجال الامن الارباك ودعا عباس الى تمديد مهلة العمل بالقرار الاخير لغاية بداية الشهر المقبل حفاظاً على الابرياء من المساءلة القانونية.
مواطن آخر واسمه تحسين الربيعي قال بعد سرد انطباعاته عن الحوادث الاخيرة والطرق التي تتعامل بها غالبية السيطرات في بغداد: لم يتوقع اصحاب المحال التجارية او السيارات المارة في منطقة الكرادة ان امرأة ستفجر نفسها وسط السوق بهذه المنطقة بل توقعوا ان سيارة ملغمة ستؤدي الى فعلتها الانتحارية نظراً لانتشار السيطرات لكنها من دون اجهزة كشف المتفجرات ويكون التفجير سهلا في الاسواق وسط بغداد.واضاف الربيعي: لقطع الطريق بصورة فعلية على الارهابيين ، يجب تدعيم السيطرات بأجهزة حديثة لكشف المتفجرات والتعامل بصورة سريعة مع السيارات المشتبه بها خارج الطريق للحيلولة من دون سقوط اعداد كبيرة من الضحايا (ان انفجرت السيارة وسط الزحام)، واكد ان الخطر يأتي من السيارات الملغمة وليس من الاشخاص الجالسين في السيارات.
وبدأت السيطرات الامنية في بغداد بأبلاغ المواطنين منذ نهاية الاسبوع الماضي بضرورة حمل الركاب هوية الاحوال المدنية الجديدة.
وقال احد عناصر الامن الموجودين في سيطرة بغداد الجديدة واسمه (ن ، س) ان الاجراء الجديد سيمكننا من معرفة الاشخاص المشتبه بهم، لأن العديد منهم يحملون هويات وباجات تعريفية يمكن تزويرها وبهذا يجتازون السيطرة بأمان.
واضاف : هوية الاحوال المدنية يسهل اكتشاف تزويرها عكس الهويات الاخرى، وبذلك سيكون الارهابيون خلف القضبان بعد تطبيق القرار.